الدكتور: أجقو علي
كلية الحقوق، الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم: الحقوق - جامعة بسكرة

التقويم ودوره في تفعيل العملية التعليمية وتطويرها

ملخص:

مما لاشك فيه أن معرفة مدى فاعلية العملية التعليمية، وبعبارة اخرى المنظومة التعليمية برمتها، لا يمكن تحقيقها دون اللجوء الى عملية التقويم التي تعتبر أحد الركائز الأساسية لما يسمى حاليا التكوين عن طريق المشاركة.

والتقويم الذي يقتصر على المردود المعرفي للمتعلم فقط يعتبر في نظرنا تقويما غير كامل ما لم يكن الهدف منه اصلاح الجوانب المختلفة للمنظومة التعليمية. واذا ما أريد في الواقع لهذا التقويم أن يساهم في تطوير المنظومة التعليمية ويعدل مسارها، فسيكون لزاما اتباع منهجيات واعتماد تقنيات تتسم بالشمولية وتستهدف كل ما له علاقة مباشرة وغير مباشرة بالعملية التعليمية.

مقدمة:

يعتبر التقويم Evaluation* أحد الركائز الأساسية في المنظومة التعليمية الحديثة وفي جميع مستوياتها، وذلك لأن أساليب تقويم المتعلمين تلعب دورا رئيسيا في تطوير وتفعيل العملية التعليمية والتي هي مجموعة من العمليات المرتبطة ببعضها البعض والتي تشارك في حدوثها مجموعة من المتغيرات والمكونات تتفاعل هي الأخرى وتتأثر بعضها ببعض. والتقويم، الذي هو أحد أهم مكونات هذه المنظومة، يعتبر الأساس الذي يمكن عن طريقه جمع بيانات ودلالات عن المتعلم تفيد خاصة في الحكم على مدى تحقيق أهداف المنظومة التعليمية. هو إذا جزء متكامل مع بقية المكونات الأخرى يؤثر فيها ويتأثر بها. ومن ثمة فهو يعمل على تصحيح المسار والوقوف على مدى الأهداف المسطرة، تعزيز سلوك المتعلمين وزيادة الرغبة لديهم للإقبال على مزيد من التعلم واكتساب المهارات[1].

وعليه لايمكن بأي حال من الأحوال تصور امكانية تفعيل وتطوير حقيقي للمنظومة التعليمية دون اعتماد التقويم المستمر نهجا وأسلوبا لتفعيل وتطوير هذه الأخيرة، وقد أشار رشدي منصور الى الأهمية التي تكتسيها عملية التقويم بقوله: "إن كل ما لايخضع للتقويم، بصورة ما، ويكون بمنأى عن التحسين والتجديد المستمرين"[2].

وستتناول هذه المداخلة عملية التقويم، محاولة تحديد دوره في تطوير وتفعيل العملية التعليمية في طابعها الكلي.

1. في تطوير الأهداف التعليمية

من العوامل والمتغيرات الأساسية التي تبني عليها الأنظمة التعليمية وكذلك محتوى العملية التعليمية ذاتها، مجموعة الأهداف التي تحددها السياسة التعليمية للمجتمع، والأهداف التعليمية غالبا ما يتم استخلاصها من المقومات الأساسية للمجتمع واحتياجاته في المجال التعليمي.

إعادة النظر في الأهداف والاحتياجات، وفق تغيرات داخل المجتمع، يعتبر أمرا ضروريا وعاديا وذلك طبعا من أجل مواكبة ما يحدث من تطورات في المعطيات والظروف الاجتماعية، ويعتبر هذا الإجراء تقويما ليس فقط لمحتوى هذه الأهداف ومدى مسايرتها للمعطيات الاجتماعية الحالية، بل أيضا لما يتم تحقيقه من الأهداف المسطرة.

وإذا كانت الأهداف التعليمية هي، كما قلنا، الركيزة الأساسية للنظام التعليمي سواء عند تعلق الأمر بالبرنامج التعليمي أو الوحدات التعليمية، فإن عملية التقويم لا بد لها أن تبدأ عند هذه الأهداف عينها، كما يشير الى ذلك الكاتب رشدي فليس حينما يقول: "اذا كان وضع خطة للتقويم بما تتضمنه من أساليب واختيارات يقتضي بالضرورة تحديد نتائج التعلم المرجوة في الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية وصياغتها في صورة أنماط أسلوبية يمكن ملاحظتها وقياسها، فإن هذا يعني أن يعاد النظر في الأهداف التعليمية، التي تعد نقطة البدء الرئيسية فتوضع خطة التقويم وأساليبه بحيث تكون دليلا اجرائيا للقائمين بعمليات التقويم على اختلاف مستوياتهم"[3].

ان عملية التقويم للأهداف التعليمية لابد أن تتم بشكل مستمر حتى يكون هناك امكانية لاكتشاف النقائص وربما اتخاذ القرارات بتعديل الأهداف بحيث تكون اكثر واقعية ومسايرة للتغيرات الحاصلة. وهذا الاجراء في حد ذاته يتطلب أيضا تقويما للبرامج التعليمية وذلك لتحديد ما اذا كان ثمة حاجة لتعديل محتواها وطرائقها بالشكل الذي يتناسب وطبيعة الأهداف المحددة، لمواجهة:

- المستحدثات في مجال تكنولوجيا التعلم
- مسايرة النمو المتسارع في الميدان المعرفي
- التجديد في جميع نواحي الحياة

من هنا يتضح:

- أهمية شمولية عملية التقويم وضرورة توفر عنصر الاستمرارية فيها
- ضرورة جعل التقويم انشغالا دائما لكل العناصر الأساسية للمنظومة التعليمية، بمعنى البحث المستمر بغية التموقع بالنسبة للعملية التعليمية.

2. في تطوير المحتوى والمناهج التعليمية

كما أن الأهداف التعليمية بحاجة الى تقويم كذلك محتويات المنهاج* المستعملة في تدريس المواد المختلفة تحتاج هي الأخرى الى تقويم، ويؤكد ذلك ما يقوله أحد وزراء التربية، الفرنسي ادقار فور: "يعاني التعليم من الفجوة بين محتواه والخبرات الحياتية لطلابه. ومن أنظمة القيم التي يحددها المجتمع للنظام، بالاضافة الى تلك الفجوة بين تقليدية مناهجه والتحديث الناتج عن التقدم العلمي"[4].

ملاحظات فور هذه هي في الواقع دعوة صريحة لتقويم المناهج التعليمية تقويما متواصلا بغية التأكد من ملاءمتها لمتطلبات العصر ومسايرتها للتغيرات العلمية الحاصلة.

كل هذا لا يتأتى طبعا دون ترقية العملية التعليمية بحيث تلبي من جهة حاجات المتعلمين في جانبها النفسي، الروحي والمادي في عالم متجدد، بمعنى تأقلمها مع ما يتطلبه القرن 21 بحيث تنتقل العملية التعليمية من الارتكاز على تعليم قائم على مماثلة الوقائع الى تعليم يهدف الى تنمية روح الابداع، الابتكار، التجديد والثقة بالنفس.

ولما كان الكتاب المقرر أي الكتاب التعليمي أحد الدعامات الأساسية في العملية التعليمية بوجه عام، بات ضروريا اذا تقويمه للوقوف على نواحي القوة والضعف فيه ومن ثمة القيام بالتعديلات والتحسينات الضرورية.

وأهمية الكتاب هذه قد أشار اليها احد المهتمين بالمجال التعليمي، عبدالله بوبطانة، بقوله: "لا ينكر أحد أن تجديد وتحديث محتوى العملية التعليمية ومناهجها سوف يتطلب جهودا كبيرة في تحديث الكتاب المدرسي ومختلف مواد التدريس"[5].

الكتاب المدرسي وحده يعتبر غير كاف، اذا كنا نريد تعليما "فعالا ذي معنى". وعليه يصبح لزاما تزويد المؤسسات التعليمية بمكتبات متطورة مزودة بالكتب، الدوريات والمجلات العلمية بغية إتاحة فرص التعلم الذاتي أمام المتعلمين.

ولايقتصر في الواقع تطوير وتفعيل العملية التعليمية على محتوى المناهج والكتب المقررة فقط، حيث ان طرق لتعليم واستخدام التقنيات

التربوية او تكنولوجيا التعليم* في توصيل المعلومات يعتبر على قدر كبير من الأهمية في هذا المجال. ومن ثمة بات لزاما إخضاع هذه المجالات أيضا لعملية التقويم.

وإذا كان للتقويم دور مهم في تطوير وتفعيل العملية التعليمية، فإن عملية التقويم هذه يجب أن تركز على تبيان مظاهر النقص في الطرق المستخدمة، والتي يغلب عليها في الغالب الأعم طابع تلقين المحتوى من خلال الوضع التعليمي الذي يكون فيه الطالب أو المتعلم بصفة عامة في موقف المستقبل للمعلومات دون المشاركة الفاعلة في عمليات التعلم والتعليم، هذا المفهوم يعتبر المتعلم بمثابة إناء فارغ لا أكثر ومن ثمة وجب ملؤه.

والمنظومة التعليمية إن أرادت فعلا، كما يرى ذلك عبد الواحد يوسف، أن تتجاوب مع حاجات مرتاديها من أهل القرن 21 عليها ان تتسم بأمور منها[6]:

- قدرتها على التفاعل مع المجتمع أخذا وعطاء.
- قدرتها على الاستفادة من كل مصادر المعرفة المتاحة في محيطها، وكل تقنيات التعلم وأساليبه المختلفة.
- قدرتها على تهيئة مناخ التعلم الذي يتحقق فيه قدر معقول من التفاعل بين المعلمين والمتعلمين من جهة وبين المتعلمين انفسهم من جهة اخرى.
- قدرتها على الربط بين مناهجها وعالم العمل بما يتناسب وظروف كل بيئة.

- قدرتها على تنمية مهارات التعلم عند المتعلمين إعدادا لهم ليتعلموا ذاتيا مدى الحياة.

هل هذا يعني ان المنظومة التعليمية ستكون مسؤولة عن إعداد الفرد للحياة إعدادا كاملا وذلك بتمليكه مهارات التعلم، مهارات الحياة وتطوير قدراته على اكتساب ما يحتاج من علوم ومعارف؟ بالطبع لا، وذلك لأن المنظومة التعليمية لن تستطيع العمل بمعزل عن الأسرة، المزرعة، المصنع، وسائل الاتصال.

3. في تطوير وتحسين أداء المدرسين

لا يمكن وبأي حال من الأحوال تطوير أداء المدرس ما لم يكن هناك تقويم للوضع الراهن من أجل كشف الإيجابيات وجوانب القصور في الجانب الأدائي. الواقع ان عملية تقويم كفاءة المدرس وتقويم أدائه محوران أساسيان لإنجاح أي عملية تقويم جادة.

واذا ما نظرنا نظرة تقويمية لأداء المدرس بوجه عام اتضح لنا جليا أن هذا الأداء يحتاج الى مزيد من التطوير، التجديد والتفعيل وأنه مازال ايضا يميل الى التقليدية والجمود بمعنى انه لم يتمكن من استيعاب الاتجاهات التعليمية المعاصرة التي تعتمد التقويم والتغير المتواصلين: فالمدرس مازال يعتمد على الأداء التلقيني دون توجيه متعلميه الى التعلم الذاتي القائم على الاكتشاف، الاستقصاء ومواجهة المشكلات، بل جميع مضامين الأداء وطرائقه مازالت كلاسيكية وتقليدية لا تتماشى مع التطورات المعاصرة في عالم تكنولوجيا التعلم.

هذا الأسلوب التعليمي يدفع بالمتعلم ان يجعل من نفسه، كما يقول الدكتور زكي نجيب محمود "ذاكرة" تحفظ ما قاله الأولون، وعندئذ

لايكون ثمة "علم" بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، بل يكون في نفس الدارس "مكتبة" يرجع اليها كما يرجع الى الكتب المرصوصة فوق الرفوف"[7].

الكاتب يريد توضيح نقطة مهمة مفادها انه لا خير في عملية تعليمية لاتكون نتائجها تحمل قابلية التطبيق، أي من شأنها معالجة مشكلات المجتمع اليومية.

ونظرا لكوننا نعيش في عصر متغير وسريع التغير وتتصارع فيه الأفكار والايديولوجيات، نتطلع الى مدرس المستقبل ان يكون، كما يرى الدكتور عبد الرحمن الطريري، "مربيا، عالما، مكتسبا للمهارات التي لامفر من اكتسابها في هذا العصر، لكي نكون أمة قادرة على مواجهة التحديات ولكي نقدم للآخرين رسالتنا وحضارتنا في أحسن صورة وأنصعها"[8].

ويتضح من ذلك أن نجاح أي عملية تعليمية يتطلب من المدرس، بالاضافة الى التمتع بمؤهلات علمية عالية، أن يكون على دراية بنظريات وطرق التعليم وان يكون ماهرا في استخدام تقنيات وتكنولوجيا التربية. كذلك، فإن الاختلاف في طبيعة المتعلمين ووحدات القيمة تستوجب اتباع اساليب مختلفة في التدريس والتقويم يجب ان يكون المدرس ملما بها متمكنا منها. هذا بالاضافة الى ان تحديد الأهداف التعليمية يساعد في تنظيم التدريس والتقويم، ولهذا ايضا مهاراته الخاصة التي يتوجب على المدرس اكتسابها.

والواقع ان المدرس لم يعد دوره حشو المعرفة في أذهان متعلميه، بل أصبح دوره يتمثل في تسهيل العملية التعليمية دون إحداثها وإدارة الموقف التعليمي دون انشائه[9]، بمعنى الاهتمام بتعليم يساعد في كيفية الحصول على المعرفة و كيفية استخدامها[10].

ما أشرنا اليه وباختصار حول مشكلة أداء المدرسين يعتبر ناحية مهمة في النواحي الأساسية التي يجب ان تطالها عمليات التقويم بهدف التطوير والتفعيل.

4. تقويم المتعلمين وعلاقته بتفعيل العملية التعليمية

من الأمور التي تعاني منها مجمل الأنظمة التعليمية في البلدان المتخلفة أمر تقويم المتعلمين، ومرد ذلك يمكن ان يعود الى انخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية لهذه الأنظمة.

فإذا كانت العملية التعليمية تهدف الى تطوير المتعلم من جميع جوانب شخصيته، فإن عملية تقويمه لا بد وان تتسم بالشمولية بحيث تستهدف الجوانب العقلية، الخلقية، الاجتماعية، السلوكية، العلمية والعملية، بمعنى ان تتم هذه العملية من خلال العمل على معرفة قدرات المتعلم على التفكير العملي، السلوك الاجتماعي والتمسك بالقيم الروحية، الخلقية والوطنية.

من هذا الأساس فإن اي نظام لتقويم المتعلمين يرتكز فقط على تقويم الحصيلة المعرفية يعتبر، رغم ضروريته واهميته، تقويما غير كامل لكونه لا يأخذ بعين الاعتبار مجموعة الأهداف التربوية التي يتوجب تحقيقها من خلال تنفيذ العملية التعليمية.

من هنا يأتي ذلك الكم الهائل من الانتقادات التي وجهت الى نظام الامتحانات باعتباره نظاما موجها فقط لمعرفة نسبة الاستيعاب لدى المتعلمين في وحدات القيمة المختلفة.

وبالرغم من التطور الذي عرفه نظام الامتحانات والمتمثل في اعتماد نظام المراقبة المستمرة، الا أن ذلك لم يبعد النظام عن خصائصه

التقليدية، حيث مازالت الامتحانات تهدف، بالدرجة الاولى، لقياس جانب واحد من جوانب العملية التعليمية ألاو هو الجانب المعرفي.

هذه الامتحانات هل تعتبر فعلا عاملا مقيما للتحصيل المعرفي الحقيقي للمتعلمين؟ فيما يخص التعليم الجامعي وخاصة على مستوى العلوم الانسانية، استطيع الجزم، انها في بعض الأقسام تفقد قيمتها كوسيلة تقويمية.

ان التقويم المنشود في الواقع هو ذلك الذي يشكل وسيلة تكوين للمتعلم لتقويم نفسه بنفسه أي الوصول الى ما يسمى بالتقويم الذاتي، الذي سيمكنه من الحكم بطريقة مستمرة على النتائج التي تحصل عليها. وهذا ما سيترتب عنه تحرير المتعلم بطريقة تدريجية من التقويم الخارجي وايضا سيجنبه الخوف من هذا التقويم، الذي سينظر اليه على اساس انه جزء من العملية التعليمية وحسب.

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ان هدف المتعلم، مهما كانت رغبات المدرسين معاكسة، سيظل الإعداد للامتحانات. ورغم ذلك يجب التركيز على مفهوم الاتقان للمهارات الأساسية وتجاوز مفهوم النجاح القائم أصلا على تحديد سقف توقعات المدرسين من المتمدرسين بالحصول على نقطة تساوي 10 من 20 اي 50 بالمائة، وهذا يعني واقعيا اكتفاء المتمدرس باستيعاب نسبة تقدر بنصف المقرر.

وهذا ما جعل من منظومتنا التعليمية منظومة قائمة على اساس التعلم من اجل النجاح لا من اجل التعلم القائم على اتقان واكتساب المهارات، وما يقوله الدكتور زكي نجيب محمود يؤكد ذلك: "العلم علم بشيء، ولا يتم لك مثل هذا العلم الا اذا ألممت بذلك الشيء حلا وتركيبا، ومن ثم تصبح لديك القدرة على التصرف فيه تصرفا تخدم به اغراضك..."[11].

استنتاج:

من خلال هذه المعالجة السريعة لدور عملية التقويم في تطوير، تحسين وتفعيل العملية التعليمية، يتضح لنا مدى خطورة هذا الدور واهميته من حيث كونه ركنا اساسيا من أركان المنظومة التعليمية، الذي يمكننا من تحديد قدرات المتعلمين والوقوف على مستوى تحصيلهم المعرفي والمهاراتي وايضا تحديد مدى ما حققته المنظومة التعليمية من نجاح في تحقيق الاهداف المرسومة وانجاز المهام المناطة، وما فيها من نقاط قوة وضعف.

ولقد تأكد لنا أيضا أهمية تعميم عملية التقويم لتشمل كل جوانب العملية التعليمية، اذا كان لا بد ان تؤدي وظيفتها المتمثلة في التطوير والتفعيل، وذلك وفق منطوق هذه المسلمة: "ان ما لا يخضع للتقويم بصورة ما، يكون بمنأى عن التحسين والتجديد المستمرين". أما فاروق الفراء فقد ذهب الى ابعد من ذلك حين يقول: "فطبيعة أساليب تقويم الطلبة تحدد مسار عملية التعلم، بل هي مرآة النظام التعليمي كله"[12].

هوامش:

(*) يقصد بالتقويم في مفهومه الضيق إصدار حكم عن قيمة شيء، عمل، تجربة، واما في مفهومه التعليمي فيقصد به كلاسيكيا تقويم التحصيل المعرفي للمتعلم على اعتبار ان مهمة التعليم التقليدي تقتصر على تطوير الجانب المعرفي للمتعلم. كانت الامتحانات الوسيلة المسيطرة وربما الوحيدة المعتمدة في التقويم التعليمي، غير انه بتطور النظريات التعليمية تطور معها مفهوم التقويم ليشمل جميع مكونات المنظومة التعليمية والنظر فيما اذا كانت تقوم بوظائفها وفق ما هو مخطط وعلى نحو ما هو متوقع.

(1) الفراء (فاروق): "اتجاهات التجديد في مناهج التعليم الأساسي"، مجلة التربية الجديدة، 1990، ص127.

(2) منصور (رشدي): "التقويم وأسسه" في كتاب التقويم كمدخل لتطوير التعليم، منشورات عين شمس 1979، ص 22.

(3) فليس (رشدي): "التقويم وتطوير الأهداف التعليمية"، نفس المرجع.

(*) هذا المصطلح، في مفهومه الشامل، يراد به الخبرات التعليمية التي تتيحها المؤسسة التعليمية داخل حدودها او خارجها في البيئة المحيطة بغية المساعدة على نمو شخصية المتعلم في جوانبها المتعددة نموا يتفق مع الأهداف التعليمية.

(4) فور (ادقار): "عالم التربية اليوم وغدا" في كتاب تعلم لتكون، "عالم التربية اليوم وغدا"، اليونسكو 1974، ص51.

(5) بوبطانة (عبدالله): تجديد التعليم العالي في الوطن العربي، مجلة التربية الجديدة 1983.

(*) لقد تعددت الآراء حول تحديد مفهوم هذا المصطلح، غير ان اليونسكو حددته فيما يلي: "طريقة منهجية او نظامية لتصميم العملية التعليمية / التعلمية بكاملها وتنفيذها وتقويمها، استنادا الى أهداف محددة والى نتائج الأبحاث في التعليم والتعلم والتواصل، مع استخدام جميع المصادر البشرية وغير البشرية من اجل اكساب التربية مزيدا من الفاعلية".

(6) يوسف (عبد الواحد): "التربية العربية في المستقبل"، مجلة التربية الجديدة، 1990ص8.

مفهوم هذا المصطلح، حسب تعريف براون وآخرين، هو "عملية منهجية ذات المواد التعليمية / التعلمية وتخطيطها وتنفيذها، في ضوء *نظام وثيق بتصميم اهداف سلوكية محددة للإفادة من نتائج البحوث في جوانب المعرفة المختلفة، واضعة كافة الامكانات البشرية للوصول الى تعليم فعال ذي معنى".

(7) نجيب محمود (زكي): في حياتنا العقلية، دار الشروق، بيروت 1981، ط 2، ص152.

(8) الفراء، المرجع السابق، ص 122.

(9) نفس المرجع ص 122.

(10) الطريري (عبدالرحمن)، عميد كلية التربية ـ السعودية، "لقاء" نشرته مجلة الدعوة الأسبوعية، عدد 1706، سنة 1420 هـ الموافق 1999م، ص 122.

(11) في حياتنا العقلية، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(12) الفراء، المرجع السابق، ص 126.